مجلس الوزراء يصدر مجموعة قرارات تخص توقف المشاريع والعقود في ظل كورونا

أصدر مجلس الوزراء، اليوم الأحد، مجموعة قرارات بشأن توقف المشاريع بسبب جائحة كورونا.

وذكر المجلس في بيان، إنه: "قرر الموافقة على تعديل قرار اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية (مكافحة جائحة فايروس كورونا) (117 لسنة 2020) المعدل بالقرار (3 لسنة 2021) بشأن مدة توقف المشروعات والعقود في ظل جائحة كورونا، باعتماد الآلية الآتية:

1 عدّ مدة أزمة جائحة كورونا مدة توقف للعقود الحكومية التي توقفت بسبب هذه الجائحة بدءا من 20/2/2020 ولغاية 31/7/2020 سواء أكان التوقف كليا أم جزئيا من دون أن يترتب على ذلك أيّ ضرر على المتعاقدين مع جهات التعاقد من أجل عدم مطالبتها بالغرامات التأخيرية ورسوم التأمين خلال هذه المدة ومن دون أيّ تبعات أو متطلبات مالية على جهات التعاقد.

2 تقدم طلبات الشمول بمدة التوقف ما بعد التاريخ المذكور بالفقرة (1) آنفا ولغاية 2/12/2020، إلى لجنة متخصصة تؤلف في وزارة التخطيط برئاسة وكيل وزارة التخطيط للشؤون الإدارية، والمدير العام

لدائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط، وممثل عن الجهة الحكومية ذات العلاقة بحسب الحاجة.

3 يجري التعامل مع العقود المذكورة آنفا التي تأثرت بالجائحة بعد التاريخ المذكور في الفقرة (2) آنفا من جهة التعاقد على وفق القانون والتعليمات النافذة وبضمنها الضوابط رقم (6) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014)، وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية أو ما يقابلها من الشروط العامة لأعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية أو الوثائق القياسية المتعلقة بالعقود الخاضعة لهذه الوثائق من خلال عدّ تلك المودة (توقفا كليا أو جزئيا أو تمديدا) وتفصل وزارة التخطيط في أي خلاف حول ذلك يقع بين جهة التعاقد، والمقاول أو الشركة المتعاقدة".

وعلى صعيد منفصل، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثالثة والعشرين المُنعقدة في 15/6/2021، قرارا خاصا بمشروع توسعة إنتاج حقل الناصرية النفطي بطاقة (100) ألف برميل.

وبينت الأمانة العامة أن "ذلك سيأتي بتسديد مبلغ الدفعة المقدمة البالغ مقدارها (35000000) دولار فقط، بالنفط الخام مساواة بمبلغ القرض الذي سيسدد بموجب اتفاقية تحميل النفط الخام التي ستوقع بين شركة تسويق النفط وشركة (ليتاسكو) (المقرض) لتجنب تمويل مشروع واحد من موازنتين مختلفتين (الموازنة التشغيلية لشركة نفط ذي قار والموازنة الاحادية/ الاستثمارية)، استثناء من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2021".